

وبسماع المدعو محمد بن محمد بن حسونة القتوشى ، ذكر انه شغل سابقا خطة وزير أول منذ سنة 1999 ، ضمن الحكومة السابقة للرئيس السابق زين العابدين بن علي إلى حد استقالته يوم 27 فيفري 2011 وقد كان يتابع الأحداث التي جدت بتونس بداية من يوم 17/12/2010 عبر الشبكة الاجتماعية " فايسبوك " وعبر الفنوات الفضائية ، وليس له أي دور فيها ، فمنذ مباشرته العمل على رأس الحكومة كانت مهامه مقتصرة على الملفات المتعلقة بالميدان الاجتماعي والاقتصادي فحسب ، وقد ظلت وزارات السيادة ممسوكة على المستوى القيادي من طرف رئيس الدولة السابق المظنون فيه زين العابدين بن علي ، ولم يكن له أي دخل فيها ، أو سلطة عليها ، إلى جانب عدد من المجالات كالديوانة التونسية والبنوك وأملاك الدولة والصفقات العمومية وكان ينسق بين بقية الوزارات فحسب ، وقد تم إقرار جملة من البرامج والقرارات التي تهدف إلى استيعاب تلك الاحتجاجات وإعدادها من قبل الوزارات المعنية والتوصية بها في جلسة عمل وزارية وعلى أثر الأحداث الأخيرة البلاد تم تقديم برنامج الحكومة المتعلق بمواجهة متطلبات الوضع الاجتماعي بمجلس النواب وتقديم وزير الداخلية والتنمية المحلية آنذاك السيد احمد فريعة للوضع الأمني العام بالبلاد ، وقد تم في مساء نفس ذلك اليوم تقديم نفس ذلك البرنامج بمجلس المستشارين ، وقد اتصل به بعد ذلك السيد وزير الدفاع الوطني آنذاك رضا قريره وقال له حرفيا " فما حاجة مقلقتني ... الشرطة قاعدة تسلم في السلاح متاعها .. وهكاكـة أنا باش نولي الوحـيد اللي عنـدي السلاح .. وهـذـي حاجة خطـيرـة .. " فـردـ المـجـيبـ " بـراـ كـلمـ وزيرـ الدـاخـلـيـهـ ... هـذـاـ يـهمـ وزـيرـ الدـاخـلـيـهـ وبـاعـلامـ المـجـيبـ بماـ وـردـ فـيـ تـصـرـيـحـاتـ السـيـدـ وزـيرـ الدـافـعـ الوـطـنـيـ السـابـقـ

(3)

المدعو رضا قريرة والتي مفادها "كابينو فمه عملية انقلاب في البلاد" ، صرخ بأنه لم يستمع إلى مثل هذا القول ، بل قال له " كلم وزير الداخلية.. هذه أمور تهم وزير الداخلية " ، كما انه استمع مساء يوم 13 جانفي 2011 ، إلى خطاب الرئيس السابق زين العابدين بن علي ، وكان خطابا مختلفا عن العادة من حيث الشكل والمضمون ، وقد اقر التخفيف في أسعار المواد الغذائية ، وقد بلغ إلى علم المجبى لاحقا أن صير الرئيس السابق مروان المبروك ساهم في تحرير ذلك الخطاب ، وفي يوم 14 جانفي 2011 ، التحق بمقر عمله على الساعة 07:15 ، وقد تولى التنسيق مع وزراء التنمية والمالية والتجارة لتفعيل ما ورد بالخطاب المشار إليه في خصوص التخفيف في أسعار المواد الغذائية والأساسية المدعمة ، وذكر أنه وردت عليه مكالمة هاتفية لما كان بمكتبه الخاص بمقر الوزارة الأولى من السيد عبد العزيز بن ضياء لإعلامه بقرار رئيس الدولة المتمثل في إعلان حالة الطوارئ بكامل تراب الجمهورية وتكليف الجنرال رشيد عمار بتولي التنسيق بين وزارة الدفاع والداخلية في إدارة تلك الأحداث نظرا لتدخل قوات الجيش الوطني وحل الحكومة وتكليف الوزير الأول بتشكيل حكومة جديدة ، فاستغرب الأمر ، فالقرارات المماثلة التي تم اتخاذها هي قرارات تستوجب التنسيق المباشر مع المجبى ، واستغرب عدم اتصال الرئيس السابق به بصورة مباشرة وإعلامه بخصوص تلك القرارات ، وشرع منذ ذلك الحين في ترتيب مكتبه وإحالة الملفات على الكتابة الخاصة وتوجيهها إلى الأطراف المعنية ببنية المغادرة بصورة نهائية ، حيث اغتنض من عدم إعلامه بصورة مباشرة ، بعد ان تعقدت الأمور ، وافتئن بأن الظروف أصبحت غير ملائمة لمواصلة مهامه كوزير أول ، وبينما كان يعد ملفاته كان يتصل بأحمد فريعة وزير الداخلية السابق، ويتابع الوضع بشارع الحبيب بورقيبة ، وقد علم بحلول وتوارد المسمة راضية النصراوي أمام مقر وزارة الداخلية والتنمية المحلية آنذاك للمطالبة باطلاق سراح زوجها حمة الهمامي وقد طلب المجبى من وزير الداخلية احمد فريعة التنسيق مع رئيس الجمهورية السابق بغرض إطلاق سراح هذا الأخير ، وقد كان موافقا على ذلك ومؤيدا لفكرته وقد تحصل لاحقا على موافقة الرئيس السابق باطلاق سراح حمة الهمامي ، وهي المرة الاولى منذ مبادرته مهامه التي ينسق فيها مع وزير الداخلية والتنمية المحلية ، حيث كان هناك حرص وإصرار من قبل وزير الداخلية السابقين على عدم تشكيل الوزير الأول في أي موضوع يهم تلك الوزارة ، عدى إعلامه بما يتم إقراره بخصوص تعيين الولاية قبل الإعلان عنهم بصفة رسمية ، وكان في العادة يغادر مقر عمله على يوم الجمعة على الساعة 14:30 ، إلا أنه في ذلك اليوم كان منهمكا بترتيب مكتبه ببنية مغادرته بصفة نهائية ، وقد أعلم الحاجب ببنية المغادرة بهدف إعلام أعون المرافقة الخاصة التابعين لجهاز أمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية ، وقد تم إعلامه لاحقا بضرورة الترقب ، حيث كان الوضع الأمني غير مستتب ولا يسمح بالمغادرة ، وكان أعون المرافقة يبحثون عن مسلك أمن للمغادرة ، وتواصل ذلك إلى ما بعد الساعة الخامسة بعد الظفير ، وبينما كان ينهي لغادر المكتب أعلم الحاجب المدعو بأن رئيس فريق الحراسة بمقر الوزارة الأولى والتابع للأمن الرئاسي يريد مقابلته لأمر عاجل ، وهي المرة الأولى التي يطلب من خلالها رئيس فريق حراسة الوزارة الأولى مقابلته ، فاذن له بالدخول ظنا منه بأن الأمر يتعلق بمسار رجوعه من الوزارة الأولى إلى مقر إقامته ، ودخل رئيس الفريق وأعلم بوجود مكالمة عاجلة من رئيسة الجمهورية على هاتفه الجوال الخاص ، ويتعرّف لهاتف وجده المجبى في الطرف الثاني من الخط ، شخصا قد نفذه بأنه ضابط من الإدارة العامة للأمن الرئاسي ، وقدم

نفسه على أنه يدعى سامي سالم ، وكان يتحدث بلهجة مضطربة ، وقال له حرفيا " تحمل مسؤولياتك ، سيد الوزير الأول في هذا الظرف " ثم انقطعت المكالمة ولم يدرك في ذلك الوقت مرامي تلك المكالمة وخلفياتها نافيا علمه بعملية فرار الرئيس السابق المظنون فيه زين العابدين بن علي ومغادرته أرض الوطن في ذلك التاريخ الا انه وفي الاثناء أعاد الضابط المشار إليه الاتصال به ثانية ، وقال له حرفيا " تحمل مسؤولياتك سيد الوزير الأول ، ويلزم نتفاد او بحر من الدم ، خوذ الرئاسة ، خوذ الرئاسة ، فما بحر من الدم يهدد البلاد " فرد المجيب " وقت الذي يكون فيه فراغ في منصب رئيس الجمهورية ... وراهو رئيس مجلس النواب هو المؤهل باش يتسلم الرئاسة " فقال له مخاطبه " اشكوكن اخر " فرد المجيب " رئيس مجلس المستشارين " عندها اجايه مخاطبه " باهي " وأنهى المكالمة ، وقد استغرب المجيب تلك المكالمة وحاول الاتصال برئيس الجمهورية عن طريق موزع الوزارة الأولى ، فتم إعلامه من قبل موزع الهاتف التابع لرئاسة الجمهورية بأنه غير موجود ، فأشار عليه بإمكانية الاتصال بالمدير العام للأمن الرئاسي على السرياطي ، فوافق الا انه وجد على خط الهاتف نفس الضابط الذي خابرته سابقا ، والذي قال له حرفيا " ماو قناتك راهو خرجوا ... هربوا الكل .. الرئيس غادر البلاد .. والسرنياطي خرج معاه .. خرجوا الكل وقعدت وحدي في القصر .. " وجد قوله له بضرورة تحمله مسؤولياته ، فتولى المجيب دعوة مدير ديوان الوزير الأول السيد

، وسرد عليه تلك الحادثة ، وطلب رأيه في كل ذلك ، كما طلب منه الاتصال بمن له خبرة في مجال القانون الدستوري لتحديد التمثي الذي يتعين إتباعه لتقادي الفراغ على رأس الدولة وما قد ينجر عنه من عواقب وخيمة ، وقد وقع استدعاء المدعي ، رئيس الهيئة العليا للوظيفة العمومية ، وقد تبين من خلال قراءة الفصول القانونية المنظمة لانتقال السلطة التنفيذية بأنه من المناسب اعتماد الفصل 56 من الدستور كحل وقتي وظيفي ، يتولى على أساسه الوزير الأول مسؤوليات رئيس الجمهورية بصفة وقته في انتظار اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم عملية انتقال السلطة وفقا للفصل 57 من الدستور ، وأعتبر هذا الإجراء اضطراري في ضوء الظروف التي تعيشها البلاد وباعتبار استحالة اتخاذ الإجراءات الملائمة لتفعيل الفصل 57 من الدستور في تلك الظروف بصفة حقيقة لكونها تتطلب اجتماع كافة أعضاء المجلس الدستوري لإقرار فراغ منصب رئيس الجمهورية وإعلام السلطة التشريعية بما يسمح تنظيم عملية انتقال تلك السلطة ، وبعد التأكيد من تلك الإجراءات تم الاتصال بالضابط المذكور وإعلامه بالطريقة التي يتعين اتباعها لتنظيم انتقال السلطة ، وحقق معه الاتصال عبر الهاتف الجوال وأعلمته بكل تلك الإجراءات ، وقال له حرفيا " هاني باش نبعثك كرهبة باش تجي للقصر .. " فوافق على ذلك ، وفي انتظار وصول السيارة قام بتحرير عناصر الكلمة التي اعتزم إلقاءها لتولي مسؤولية رئيس الجمهورية بصفة وقته ، بحضور كل من المدعوان ، وقد شاركاه في عملية تحريرها ، وقد كانت تحتوي على بعض التشتتات ، وبوصول السيارة تولى امتطانها وعلى مستوى ساحة الحكومة تولى الاتصال بوزير الدفاع الوطني السيد رضا قريرة آنذاك ، لإعلامه بالأمر وقد وجد لديه نفس خبر مغادرة الرئيس السابق زين العابدين بن علي ، وقد تعددت المكالمات بينهما و كان يوصيه بضرورة الانتباه واتخاذ الاحتياطات اللازمة ، وطلب منه ربط الصلة معه بصورة مستمرة وقال له " الجيش راهو جمهوري .. وراهو ملتزم بالشرعية .. وراني شاكك في تصرفات السرياطي .. وراني نعترض باش نوقف السرياطي .. " وأضاف قائلا له " راهو رشيد عمار عندي الثقة فيه كاملة " ، وقد كان يتصل به من حين

لآخر ، وعند وصول المحبب إلى قصر قرطاج كان الباب الرئيسي مفتوحاً وقد تم استقباله من طرف عدد من أعيان الأمن الرئاسي وبعض المسؤولين ، وتم توجيهه إلى الجنح الرئاسي وتحديداً إلى القاعة التي يستقبل فيها الرئيس السابق ضيفه ، وقد وجد فريقاً تلفزيونياً يتكون من شخصين ، مصور تلفزيوني ومساعده ، وكان حاضراً بتلك القاعة السيدين فؤاد الميزع وعبد الله القلال وقد أعلماء من أنهما وصلاً في الحين ، وقد أعلماء من أنه تم دعوتهما من قبل بعض أعيان الأمن للاتصال بقصر قرطاج لأمر عاجل وأعلمهم بظروف الاتصال به وجبله إلى القصر الرئاسي وبالظروف العامة والمخاطر المحددة بالبلاد والتي تتطلب إجراء وقتاً لتقديم الفراغ في خطة رئيس الجمهورية ، وقد اقترح عليهم تطبيق الفصل 56 من الدستور باعتباره إجراء تمهدياً للمرور إلى الفصل 57 من الدستور ، وتوجه بالحديث للسيد فؤاد الميزع "إنت غودة يا سي فؤاد رئيس للجمهورية ... بعد ما يتولى المجلس الدستوري إقرار فراغ في خطة رئيس الجمهورية " ، فعبر هذا الأخير عن امتناعه متعللاً بظروفه الصحية ، ولم يؤكد عليه تلك المقترنات ، ثم تولى إثر ذلك بحضور رئيس مجلس النواب ومجلس المستشارين تلاوة البلاغ الذي تم بموجبه الإعلان عن الفراغ الوقي في رئاسة الجمهورية واعتماد حل وقتي ودستوري يتمثل في تطبيق مضامون الفصل 56 من الدستور ، وعلى إثر تسجيل الكلمة رغب المحبب والسيدين عبد الله القلال وفؤاد الميزع بمعادرة القصر ، وبوصولهم إلى غابة باب القصر الخارجي في انتظار سيارة لنقلهم إلى مقرات سكناهم ، تم إعلامهم من قبل بعض مسؤولي الأمن الرئاسي بضرورة البقاء وعدم المغادرة ، للتعرف على ردود الأفعال العامة بعد بث ذلك البلاغ التلفزي ، ولم يكن على علم بعملية نقل ذلك البلاغ مسجلاً على متن سيارة بفرض بشة بمؤسسة التلفزة الوطنية ، وليس له علم كذلك بعملية التنسيق وإدراج الشريط النصي الإخباري الذي تم عرضه بمؤسسة التلفزة الوطنية بأسفل الصورة على شاشة التلفاز والذي كتب عليه "خطاب تاريخي بعد حين موجه للشعب التونسي " ، وتم توجيههم إلى مكتب مجاور لقاعة الاستقبال ، وخلال مكوثهم في تلك القاعة ، حل العقيد عدنان الخطاب وأعلن بأنه المسؤول عن الإدارة العامة لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية بعد على السرياطي ، وكان أعيان أمن الرئيس يدخلون إلى تلك القاعة بدون استئذان ، وكأنهم يترقبون أمراً ما ، وفي الأثناء تواصل الاتصال مع وزير الدفاع السابق رضا قريرة الذي أكد له عملية إيقاف على السرياطي بالمطار ، ولم يوضح له التفاصيل ، وبسؤاله له عن سبب ذلك قال له "عندك شوك ... مسترابة" دون أن يفصح له عن حقيقة سبب إيقافه ، وفي انتظار متابعة ما يستجد عبر البث التلفزي ، شاهد عبر شاشة التلفاز عملية بث ذلك البلاغ ، إثر ذلك تلقى مكالمة هاتفية من الرئيس السابق وذلك عبر هاتف أحد أعيان أمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية ، وقد خاطبه وكان في حالة غير عادية وكان يتلعمق وقال له حرفياً "شنتي العملة اللي عملتها .. شنوه هذا ... أشنوه هذا ... عمله هذية ... كذب اللي قلتوا ... خرج بلاغ تكذيب " فرد عليه "انت خرجت وما علمتش حتى حد في ظروف استثنائية " فاجابه الرئيس السابق "أنا باش نوصل العائلة ورائع" فقلت له "وقع الاتصال بينا .. باش نجعوا لقصر قرطاج ... وقرينا البلاغ هذاكا" فاصر عليه بقوله "كذب ... كذب" فقال له المحبب "هلو معاك رئيس مجلس النواب ومررله الهاتف ، فأعاد على مسامعه ما تم ذكره سابقاً فمرر هذا الأخير بدورة الهاتف إلى رئيس مجلس المستشارين آنذاك عبد الله القلال الذي قال له في نهاية مكالمته "وقت اللي ترجع نستقبلوك في المطار سيد الرئيس " ، إثر ذلك تولى الاتصال بالسيد وزير الدفاع الوطني آنذاك رضا قريرة فأعلمته هذا الأخير بعدم وجود

أي مواعي لغادره القصر وقد قال له " كلموا رشيد عمار باش يلتحق بقصر قرطاج ... ورا هو موشن ماشي " ، وبعد فترة سمح لهم بـ مغادرة القصر الرئاسي بـ قرطاج ، وتحول إلى المجيب إلى مقر سكانه واتصل بالسيد لدعوه للاتصال بالسيد رئيس المجلس الدستوري -

للتالي به صباح يوم 15/01/2011 بهدف اتخاذ الإجراءات المطلوبة وفق الفصل 57 من الدستور ثم اتصل بوزيري الدفاع والداخلية طالبا منهم الالتحاق بمقر وزارة الداخلية لتقديم الوضع ومتابعته ، باعتبار الانفلات الأمني الواقع ساعتها ، والتحق بمقر وزارة الداخلية و التنمية المحلية اذاك وقد استقبله بمقر الوزارة كل من رشيد عمار ووزيري الداخلية والدفاع وقد حضر العديد من المسؤولين الامنيين والعسكريين ومن ابرز القرارات التي أفضى إليها الاجتماع هو ضرورة تولى رئيس مجلس النواب مهام رئيس الجمهورية المؤقت ، اعتنادا على الفصل 57 من الدستور رغم ما عبر عنه السيد فؤاد المبزع من اعتراض تام وشديد لقبول تلك المهمة لاعتبارات صحية ، وقد اتصل المجيب بالدكتور حامد القرولي الذي تربطه صداقة متينة بالسيد فؤاد المبزع لإقناعه بتحمل هذه المسؤولية انطلاقا من الافتئاع بأنه لا مجال بأي حال من الأحوال أن يتولى السيد عبد الله القلال مهام رئاسة الجمهورية ، وقد توفق السيد حامد القرولي في إقناع السيد فؤاد المبزع وكان ذلك محل ارتياح الجميع ، كما تم إقرار عدم اللجوء في أي حال من الأحوال إلى استعمال الذخيرة الحية في صورة التعرض إلى التهديد المباشر ، وقد وردت معلومات بوجود نية لاقتحام مقر التلفزة الوطنية وكذلك مقر وزارة الداخلية وقد تم الاتفاق على عدم استعمال الذخيرة الحية ، وقد عاد إلى مقر سكانه على الساعة 03:00 ، وفي يوم 15/01/2011 وعلى الساعة 07:00 توجه إلى مكتبه ابن وجده السيد في انتظاره ، وتم إعداد الرسالة التي بموجبها يتم دعوة المجلس الدستوري إلى الإجتماع لتسجيل فراغ نهاني على رأس الدولة على إثر مبارحة رئيس الجمهورية السابق بصفة فجائية وبدون سابق إعلام وكانت البلاد تعيش حالة من الطوارئ ، وتم عقد اجتماع المجلس الدستوري بكلفة أعضائه وأقر المجلس حدوث فراغ نهائي في خطه رئيس الجمهورية وتم دعوة رئيس مجلس النواب لتحمل مسؤوليات رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة ، وقد تم إعداد موكب بمقر مجلس النواب وتولى خلاله السيد فؤاد المبزع أداء اليمين الدستورية وتسلم السلطة . هذا وقد أكد المجيب بأن السبب الحقيقي الذي جعله يقدم على إلقاء الكلمة التي توجه بها إلى الشعب التونسي هو انه اعتباراً ذلك من واجبه، وخاف من وقوع حمام دم بالبلاد ، و بعرض ما ورد بنصريحت المدعو : خطيب المسماة حليمة بن علي ابنة الرئيس السابق ، والتي تفيد من أن الرئيس السابق صرخ لابنته حليمة ، بعد حوالي ساعة من إقلاع الطائرة الرئاسية ، قائلًا بالحرف الواحد " كلمنت محمد الغنوشي ورضا قريرة وقال لي " Le bilan est catastrophique " ، وسؤاله عن فحوى وتوقيت تلك المكالمة ، صرخ بأنه فعل ، تلقى اتصالاً هاتفياً من الرئيس السابق ، الذي كان منفعلًا جداً ، وفي حالة غير عادية من الغضب ، ولكن المجيب لم يقل له الجملة بالفرنسية " Le bilan est catastrophique " ولكن رد عليه بقوله حرفيًا " الوضع صعب برشة وخطير " ، وقد كان يلومه عن المبادرة التي قام بها ويعلم من أنه عانى إلى أرض الوطن يوم 15/01/2011 ، وطلب منه أن يكذب ما صرخ به في حين ، هذا وقد أضاف بأنه قد تلقى لاحقاً مكالمة هاتفية من الرئيس السابق زين العابدين بن علي أثناء تواجده بمقر وزارة الداخلية يوم 15/01/2011 ، حيث كان مستغرقاً من تلك الإجراءات ومن تلك القرارات التي تم اتخاذها ، فأعلمته المجيب بأنه غير مرغوب فيه ببلادنا ، باعتباره كان يسعى إلى العودة

إلى أرض الوطن وتسلم السلطة مجدداً ، وقد ذكر له حرفياً " إن هذا غير ممكن ... هناك رفض جماعي ... باعتبار السرقة " ، كما اتصل به لاحقاً ولا يذكر التاريخ بالتحديد وقد نفّه على أنه الأمير أحمد ، حيث أعلمه موزع الهاتف التابع للوزارة الأولى بوجود أمير سعودي يطلب التحدث إليه ، إلا انه برفعه السماعة خاطبه الرئيس السابق زين العابدين بن علي وقد طلب تمكينه من بعض ملابسه الخاصة وبعض الأغراض ، ولم يستقر عن الوضع العام بالبلاد وعن أي شيء آخر ، وكانت تلك هي آخر مكالمة جمعته به ، وطلب من عامل الموزع أن لا يمرر له أي كان من السعودية . وقد أكد العجيب انه تناقض مع المقدم سمير الطرهوني أمر الفوج الوطني لمجابهة الإرهاب آنذاك ، والذي كان موجوداً بالقاعدة الشرفية بمطار تونس قرطاج بقصد تسليم أفراد من عائلتي الطريبي وبن علي للجيش الوطني بعد أن تم منعهم من مغادرة أرض الوطن والذي قال للمحبيب " أنا نخدم تحت راية البلاد ... ورانى مستعد نطبق تعليماتك .. " و أفاد بأنه لا يتذكر سبب الاتصال و بقية فحوى ذلك الاتصال في تلك الظروف الحرجة والمتسرعة وبعرض ما ورد بتصریحات الرئيس المدير العام للخطوط التونسية المدعو نبيل الشتاوي والتي تفيد اجراؤه مكالمة هاتفية مع العجيب باعتباره الوزير الأول السابق لاستشارته بخصوص ارجاع الطائرة الرئاسية التي كانت قد نقلت الرئيس السابق زين العابدين بن علي إلى مطار جدة ، والذي طلب من طاقمها أخذ نصيبي من الراحة والاستعداد للعودة إلى بلادنا يوم 15/01/2011 ، وبكون الوزير الأول السابق المشار إليه مرر الهاتف لوزير الدفاع الوطني رضا فربرة الذي صرخ حرفياً لخاطبه الرئيس السابق بما يلي " راهو الجيش التونسي وقوات الأمن .. هي قوات وطنية .. وراهو كان يرجع الرئيس .. ومادامو رمز البلاد .. رانا باش نتلزوا باش اندافعوا عليه .. وراهو باش يولى حمام دم .. بأتم معنى الكلمة .. وكان يجب يرجع يرجع " ، أفاد بأنه لا يتذكر هذه التصریحات بالتفصيل ولكنه يتذكر من أنه آذن للمدعو نبيل الشتاوي بارجاع الطائرة و قال له حرفياً " إخدم خدمتك " أما بخصوص المعطيات التي توفرت لديه بخصوص إلقاء القبض على مجموعة من القتاصنة أو " الميليشيات " ، الذين عمدوا إلى تروع المواطنين وبيث الهرج والفووضى وارتكاب القتل والسلب والنهب بالتراب التونسي ، وأن كان قد تمت إحالتهم على العدالة فقد ذكر بأنه ليس لديه أي فكرة عن هذا الموضوع رغم كثرة الحديث فيه ، كما أنه عندما سأله بعض المسؤولين الذين من بينهم وزير الداخلية آنذاك أحمد فريعة ورئيس أركان جيش البر الفريق أول رشيد عمار لم يجد أي إجابة دقيقة . كما أنه لم يسدي أي تعليمات تقضي بإيقاف المظنون فيه على السرياطي وليس له علم بالمعطيات الدقيقة حول الحجج والأدلة وبكامل جزئيات الملف بصورة عامة التي وجّهت على ضوئها ضد المدير العام السابق لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية المظنون فيه على السرياطي ، وعدد خمسة أعون تابعين لنفس الإدارة تهمة " التأمر على أمن الدولة الداخلي وارتكاب الاعتداء المقصد منه حمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضاً بالسلاح وإثارة الهرج والقتل والسلب بالتراب التونسي " ، نافياً تلقيه مكالمات هاتفية مباشرة من المظنون فيه على السرياطي أيام 12 و 13 و 14/01/2011 أما بخصوص تصریحات مضيفة الضیران المسماة ، والتي تفيد من كون الرئيس السابق المظنون فيه زين العابدين بن علي ، قد أجرى اتصالات هاتفية وجميع التفاصيل المتعلقة صرخ بأن تلك هي المكالمة التي أتى على ذكرها سالفاً . كما انه بعرض ما ورد بكشف مكتوب الإدارية العامة لأمن رئيس الدولة و الشخصيات الرسمية عدد 92